

قصة الكلمة المترجمة

(القتل أنقى للقتل)

لأستاذ جليل

- ٢ -

قرأ الأستاذ الراجزي (رحمه الله) كلمة الأستاذ النشاشيبي فأرسل إلى الجريدة بمقالة بعنوانها (ليست مترجمة) - البلاغ ٢٠ رجب ١٣٥٢ - قال فيها :

« قال الأستاذ الكبير محمد إسماعيل النشاشيبي في كلمة للبلاغ إن عبارة (القتل أنقى للقتل) ليست بعربية ولا مولدة بل هي مترجمة . ولكن هذه الكلمة لم يشر إلى أصلها غير (الشمالي) وهو مع ذلك لم يقطع فيها برأى ، بل أشار إلى ترجمتها في صيغة من صيغ التبريض المرووفة عند الرواة فقال : (يحكي فيما ترجم عن أردشير) و (يحكي) هذه ليست نصاً في باب الرواية ، ولو كانت العبارة مترجمة لتناقضها الأئمة ممزوجة إلى قائلها أو لفتها التي قيلت فيها . ولقد ذكرها المسكوي في كتابه (الصناعتين) على أنها (من قولهم) أي العرب أو الولدين ، ونقلها الراجزي في تفسيره فقال : إن للعرب في هذا المعنى كلمات منها (قتل البعض إحياء للجميع) وأحسنها (القتل أنقى للقتل) وكذلك جاء بها ابن الأثير ، ولم يميزها . وكل ذلك صريح في أن خبر الترجمة ما انفرد به إلا الشمالي ، ولا يقوم الدليل على ترجمتها إلا بظهور أصلها الفارسي ! فان كان علم ذلك عند أحد فليتفضل به مشكوراً مأجوراً »

قلت : هذه أقوال الدين أشار إليهم الأستاذ الراجزي (رحمه الله) أروياً وغيرها بمداه فوائده يرغب الأدباء في علمها :

قال أبو هلال المسكوي في (كتاب الصناعتين) : « والابحاز القصر والحذف ، فالقصر تقليل الألفاظ وتكثير المعاني وهو قول الله (عز وجل) : - ولكم في القصاص حياة - ويتبين فضل هذا الكلام إذا قرئته بما جاء عن العرب في معناه وهو قولهم : (القتل أنقى للقتل) فصار قول القرآن فوق هذا القول لزيادة عليه في الفائدة » ثم بين هذه الزيادة

وقال الراجزي في تفسيره (مفاتيح الغيب) : « اتفق علماء البيان على أن هذه الآية في الإيجاز مع جمع المعاني بالمنة إلى أعلى الدرجات ، وذلك لأن العرب عبروا عن هذا المعنى بالألفاظ كثيرة كقولهم : (قتل البعض إحياء للجميع) ، وقول آخرين (أكثروا القتل ليقول القتل) ؛ وأجود الألفاظ المنقولة عنهم في هذا الباب قولهم : (القتل أنقى للقتل) ؛ ثم إن لفظ القرآن أفصح من هذا ، وبيان التفاوت من وجوه « وهي ستة وقد ذكرها ، منها : « أن قول القائل : القتل أنقى للقتل لا يفيد إلا الردع عن القتل ، وقوله (القصاص حياة) يفيد الردع عن القتل وعن الجرح وغيرها فهو أجمع للفوائد . إن القتل ظلماً - قتل - مع أنه لا يكون نافياً للقتل . إغاء النافي لوقوع القتل هو القتل المحصوص وهو القصاص ، فظاهر قولهم باطل ، أما الآية فهي صحيحة ظاهراً وتقديراً ، فظهر التفاوت بين الآية وبين كلام العرب »

قلت : نسبة الراجزي قولهم (قتل البعض إحياء للجميع) إلى العرب باطلة مثل نسبة عبارة القتل إليهم ، فقد أطبق الأئمة المحققون على أن العربية الأولى ، عربية (الجزيرة) لم تقل في وقت : (السكر والبعض) . قال الجوهرى في (تاج اللغة وصحاح العربية) : « وكل وبمض معرفتان ، ولم يحىء عن العرب بالأنف واللام ، وهو جائز لأن فيها معنى الانضافة أضفت أو لم تضاف » ونقل قول (الصحاح) صاحب (المختار)

وقال ابن منظور في (اللسان) : « وقال أبو حاتم : قلت للأصمعي : رأيت في كتاب ابن المقفع : (العلم كثير ، ولكن أخذ البعض خير من ترك السكر) فأنكره أشد الإنكار ، وقال الألف واللام لا يدخلان في بعض وكل لأنهما معرفة بغير ألف ولام . قال أبو حاتم : ولا تقول العرب السكر والبعض وقد استعمله الناس حتى سيبره والأخفش في كتبهما لفظة علمهما بهذا النحو فاجتنب ذلك فإنه ليس من كلام العرب »

وفي (القاموس) : « بعض لا تدخله اللام خلافاً لابن درستويه^(١) »

وفي (شرح القاموس) : « قال ابن سيده : وفيه مسامحة ،

(١) هكذا قاله السمعاني وقال غيره هو يفتح الدال والراء والواو (ابن خلكان)

وهو في الحقيقة غير جائز . وفي الباب : وقد خالف ابن درستويه الناس قاطبة في عصره . وقال الناقدي :

فتى درستوي إلى خفض أخطأ في كل وفي بعض
دماغه عفته نومه فصار محتاجاً إلى نفخ

وقال ابن أبي الحديد في شرح النهج : « وقد استعملت في كثير فيما يتعلق بكلام التكلمين والحكام خاصة ألفاظ القوم مع على بأن العربية لا تجزها نحو قولهم الكلى والبعض والصفات الذاتية والحيوانيات ونحو ذلك مما لا يخفى على من له أدنى أس بالآداب ، ولكننا استهجننا تبديل ألفاظهم فنكلم قوماً كلهم باسلاهم »

وقد روى أبو الملاء هذا البيت في (رسالة الغفران) لسُحُيم :

رأيت الغنى والفقير كليهما إلى الموت يأتي الموت لكل ممدداً
لكنه قاله في (الرسالة) قبل ذلك : « وكذلك قوله :
الكل (أي قول ابن القارح) إدخاله الألف واللام مكروه ،
وكان أبو علي يجزه ويدعى إجازته على سيويه ، فأما الكلام القديم
فيفتقد^(١) فيه الكل والبعض »

وفي (المصباح) : « قال الأزهرى وأجاز النحويون إدخال
الألف واللام على بعض وكل » وتجوز نحوى لا يثبت عربية
قول بل يجز أن يقوله المولد وإن لم يرد

فقولهم : (قتل البعض إحياء للجميع) مولد محدث ، وقد
روى الجاحظ في كتاب الحيوان هذا القول : « وقد قالوا :
بعض القتل إحياء^(٢) ، وبعض المغر إغراء ، كما أن بعض المنع
إعطاء . وهو كلام حسن من حكم المولدين المنشين

وقال ابن الأثير في (النثر السائر) : وهو — أي الإيجاز
بالقصر — أعلى طبقات الإيجاز مكاناً ، وأعوزه إمكاناً ، وإذا
وجد في كلام بعض البلغاء فأنما يوجد شاذاً نادراً . فمن ذلك ما ورد
في القرآن الكريم (ولكم في الفصاح حياة) فإن قوله تعالى

(الفصاح حياة) لا يمكن التمييز عنه إلا بألفاظ كثيرة . ولا
يلتفت إلى ما ورد عن العرب من قولهم : (القتل أنقى للقتل)
فإن من لا يعلم بظن أن هذا على وزن الآية ، وليس كذلك ، بل
بينهما فرق من ثلاثة أوجه « ثم ذكرها ثم قال : « وقد صاغ
أبو تمام هذا المعنى الوارد عن العرب في بعض بيت من شعره فقال :
وأخافكم كي تمعدوا أسيافكم إن الدم المقبر يحرسه الدم^(١)
فقوله : إن الدم المقبر يحرسه الدم أحسن مما ورد عن العرب
من قولهم : القتل أنقى للقتل »

ومن شئ وراء غيره في نسبة العبارة الفارسية إلى العرب
يحيى بن حمزة صاحب (الطراز) فقد قال : « ومن هذا قوله تعالى :
(ولكم في الفصاح حياة) فانظر إلى اللفظة الجميلة كم يتدرج
تحته من المعاني التي لا يمكن حصرها ، ولا ينتهي أحد إلى
ضبطها ، فأين هذا مما أتر عن العرب من قولهم : القتل أنقى للقتل
وقد تميزت الآية عنه بوجود ثلاثة » ثم ذكرها

ومنهم الأسيوطي فقد قال في (الاتقان) : وقد فضلت (يعني
الآية السكرية) على أوجز ما كان عند العرب في هذا المعنى وهو
قولهم (القتل أنقى للقتل) بمشربين وجهاً أو أكثر ، وقد أشار
ابن الأثير إلى إنكار هذا التفضيل وقال : لا تشبه بين كلام
الخالف وكلام الخلق وإنما العلماء يقدحون أذهانهم فيما يظهر لهم
من ذلك » ثم ذكر المشربين وجهاً

وصاحب (الفتح) قال : « واللم في الإيجاز قوله (علت
كلته) — في الفصاح حياة — وإصابته المحز بفضل على ما كان
عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وذلك قولهم : القتل أنقى للقتل »
ونقل القزويني في (التلخيص والايضاح) كلام الفتح فقال :
« عندهم »

وقد ذكر ابن القفطي في كتابه (الآداب السلطانية والدول
الاسلامية) قول الله وتلك الصابرة قال : « قال الله تعالى : (ولكم
في الفصاح حياة) وقيل : القتل أنقى للقتل » وروى بعد ذلك
هذا البيت غير منسوب إلى أحد :

(١) قلت : رويت (المقبر) في طبعة للنثر السائر و (المقتر) في طبعة
بيروتية ومنها في مختارات البارودي ، وفي شرح ديوان أبي تمام للصولي
في النسخة المخطوطة في دار الكتب (عمرها الله) ووردت (المقتر)
بالتين والناء في المختار من دواوين المتني والبحري وأبي تمام لبيد الفاهم الجرجاني

(١) انقذ : عذ

(٢) جاءت في النسخة المطبوعة اعطة (الجميع) بدلةطة (إحياء) ومن
زيادة طبع أو نسخ

في السنة الثالثة تيساً كان أو كيشاً «
 فلا ريب أن الشيخ يريد أن يقول : (في أثناء عهد القضاء)
 و « الثنى واحد أثناء الشيء أى تضاعيفه . تقول : أنفذت كذا
 في ثنى كتابي » كما قال (الصحاح) ، وفي (الأساس) : « ومن
 المجاز في أضغاف الكتاب : في أثناءه وأوساطه »
 وقال الشيخ عبد المربز : « بين لابتي الجزيرة المربية » .
 والجزيرة المربية ليست بين لابتين وإن كانت فيها لوب كثيرة .
 ونحوها في البر والبحر معلومة . والتي بين لابتين هي المدينة ،
 يثرب ، مهاجر سيدنا ومولانا رسول الله (صلوات الله
 وسلامه عليه) . وفي الحديث : « إنه حرم ما بين لابتي المدينة »
 وهما حرمان يكتنفانها . قال صاحب (النهاية) : « اللابة الحرة وهي
 الأرض ذات الحجارة السود التي قد ألبستها لكثرتها وجمها
 لابات ، فاذا كثرت فهي اللاب واللوب مثل قارة وقار وقور ،
 وألفها منقابلة عن واو . والمدينة ما بين حرتين عظيمتين »
 (لنصه بنية) (***)

الفصول والغايات

صعزة الشاعر الطيب

أبي العلاء المعري

طرفة من روائع الأدب العربي في طريفته ، وفي
 أسلوبه ، وفي معانيه . وهو الذي قال فيه ناقدر أبي
 العلاء إنه عارض به القرآن . ظل طول هذه القرون
 مفقوداً حتى طبع لأول مرة في القاهرة وسدر منذ قليل

صححه وشرحه وطبعه الأستاذ

محمد حسن زباني

ثمنه ثلاثون قرشاً غير أجرة البريد

وهو مضبوط بالشكل الكامل ويقع في قرابة ٥٠٠ صفحة

ويطلب بالجملة من إدارة مجلة الرسالة ويباع في جميع المكاتب الشهيرة

بسفك الدما باجارتى محقن الدما وبالقتل تنجو كل نفس من القتل
 وهو أفصح من الكلمة الفارسية وأبين وأجود ، وهو محدث
 وأضبط الروايات في نسب تلك العبارة رواية (غرد أخبار
 الفرس وسيرهم) للثمالي . قال في الصفحة ٤٨٣ : « فصول من
 كلام أردشير في كل فن : القتل أنقى للقتل ^(١) الخ »
 و (غرد أخبار الفرس وسيرهم) كتاب جليل ترجمه كله
 أجمع إلى الفرنسية هـ . زنتبرج H. Zotenberg وقد قال في ترجمة
 عبارة أردشير :

"La mise a mort est la meilleur moyen de prévenir"

ونشرت البلاغ (٢٠ رجب ١٣٥٢) بعد مقالة الأستاذ
 الراضى (رحمه الله) كلمة للشيخ عبد المربز الأزهرى ، عنوانها :
 (هي عربية) ومما قال فيها :

« نشرتم أمس في صحيفتكم أن جملة (القتل أنقى للقتل) براها
 الأستاذ النشاشيبي مترجمة فهي ليست عربية ولا مولدة في رأيه .
 والذي أراه أنها عربية لما يأتي : أولاً — لأنها وردت بين ثنايا
 عهد القضاء الذي بعث به سيدنا عمر إلى أبي موسى الأشعري .
 ثانياً — لأنها مما وافق طباع العرب قبل غيرهم بموافقة تامة
 فلبسوا بمحاكاة إلى من يقرضهم أمثال هذه المعاني التي طفحت بها
 سيرهم وأملتها الدماء المهرقة بين لابتي الجزيرة المربية . فهي
 عربية لامولدة ولا مترجمة ، وقد يكون الترجمة كلمة أخرى تشبهها
 هي : الاستعداد للحرب بمنع الحرب ، فهذه معقول أن تكون
 مترجمة وخاصة في المصور الحديثة ؛ لا بالمصور القديمة أو الوسطى
 التي كانت تضطرم نيران الحروب فيها لأوهى الأسباب »

قلت : قال الشيخ عبد المربز الأزهرى : (بين ثنايا عهد
 القضاء) والثنايا جمع الثنية . قال (الصحاح) : « والثنية واحدة
 الثنايا من السن ، والثنية طريق العقبة » . وقال اللسان : « كل
 عقبة مسلوكة ثنية وجمها ثنايا . الثنية من الأضراس أول الفم ،
 وثنايا الانسان في فمه — الأربيع التي في مقدم فيه ، والثنى من
 الابل الذي ياتي ثنية ، وذلك في السادسة ، ومن الفم الداخلى

(١) الأقوال الانجليزية والفارسية التي أخطأ كثير من الرواة في نسبتها
 — لا تحصى ، ومنها هذا القول